

مسائل الإحرام من غير الميقات الأصلي جمعاً ودراسة

د . صالح بن أحمد بن محمد الغزالي

الأستاذ المساعد بقسم الشريعة

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة أمّ القرى

ملخص البحث

الحمد لله وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد ، وبعد ؛

فهذا البحث يُعالج مسائل الإحرام من غير الميقات الأصلي ، والميقات الأصلي هو : المكان الذي يُشرع ابتداء الإحرام منه .

ويتناول البحث : مسألة الإحرام قبل الميقات ، هل يعتقد ؟ وإذا كان الإحرام منعقداً كما تقرر فيه الإجماع ، فهل هو جائز لا كراهة فيه أم فيه كراهة ؟ وإذا قيل بعدم الكراهة فهل هو الأفضل أم الإحرام من الميقات ؟

ثم مسألة : تجاوز الميقات بلا إحرام لمريد النسك على التفصيل في المسألة : هل يعود فيحرم منه أو لا يعود ؟ وإذا عاد فهل يلزمه دم أم لا ؟

4 مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج17، ع32، ذو الحجة 1425هـ
ثم تناول الباحث مسألة المرور بغير طريق الميقات ، وميّز القول فيها إلى حالين : حال المرور
بمحاذاة الميقات ، والحال الآخر : المرور بطريق لا يمر بالميقات ولا محاذاته .

وقد عرض الباحث - بحسب الإمكان - هذه المسائل عرضاً علمياً ، مبيّناً على طريقة الفقهاء في
دراسة المسائل الفقهية الموازنة : مبتدئاً بتحرير المسألة ، ثم عرض أقوال العلماء وأدلتهم مع المناقشة ، ثم
الترجيح بحسب ما يظهر من الأدلة . سائلاً الله التوفيق والسداد .



المقدمة :

الحمد لله ، وصلى الله وسلم وبارك على محمد سيد الأولين والآخرين ، ورسول الله
إلى الخلق أجمعين : نبيّ فلا يُكذّب ، وعبدٌ فلا يُعبد ، وعلى آله ، وصحابه والسائرين على
منهجه إلى يوم الدين ؛ وبعد ؛

فإن الله تعالى - بحكمته ورحمته - شرع لنا أكمل دين ، وأتمه في الوقت الذي أراد
، يوم الحج الأكبر ، يوم عرفة ، فقال : (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي
وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) (المائدة 3) .

وقال مخاطباً عباده المؤمنين : ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة 196) . يعني
بذلك أن يأتي المؤمنون بالمناسك كاملة ، ومنها : الإحرام من مكانه الذي شرعه الله تعالى ،
وحده ، سواء كان هذا هو الذي يُشرع ابتداءً الإحرام منه
(الميقات الأصلي) أو ما يُشرع بعده ويقوم مقامه .

وهذا البحث يُعالج (مسائل الإحرام من غير الميقات الأصلي) عرضت وناقشت فيه
هذه المسائل التي يقع الإحرام فيها من غير الميقات الأصلي : ميقاتاً آخر يشرع بعده ، أو غير
ميقات .

وهي - بحسب القسمة العقلية - إما أن يكون الإحرام قبل الميقات أو بعد مجاوزته ،

ومن ناحية أخرى : إما أن يمر بالميقات أو يمر بمحاذاته أو لا يمر بهما .

ويتحصل بذلك مسائل البحث مرتبة :

المبحث الأول : الإحرام قبل الميقات

والثاني : حكم تجاوز الميقات من غير إحرام

والثالث : إحرام من لا يمر بالميقات ولا محاذاته .

وفي جميع هذه المسائل استعرضت أقوال الفقهاء وناقشتها بحسب مقتضى الدليل ، لم أغمط مذهباً أو أضعف رأياً قبل استكمال أدلته نقلاً وعقلاً ، ثم رجّحت ما اعتقدت رجحانه دون التقييد بمذهب بعينه ، بل بحسب ما ظهر لي من الدليل ، ولو كان خلاف المشهور في المذاهب الأربعة ، كما يراه القارئ في مسألة : إيجاب الدم على من ترك الإحرام من الميقات .

وراعيتُ في البحث -حسب الإمكان - ما تعارف عليه الباحثون في كتابة البحث من مسائل تتعلق بمنهج الكتابة وطريقة العرض .

فرتبته على : مقدمة ، وثلاثة مباحث ، وخاتمة اشتملت على : النتائج والمراجع والفهارس .

ووثقت الأقوال والمذاهب من كتبها المعروفة والمعتمدة ، كل رأي إلى مذهبه ، مع التخريج للنص : آية ، أو حديث ، والتعريف بالعلم والمكان غير المشهورين . سائلاً الله التوفيق والسداد ، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد .



تمهيد :

أحرم في اللغة أي : دخل في حرمة لا تنتهك⁽¹⁾ ، والإحرام عند الفقهاء هو نيّة الدخول في النسك⁽²⁾ ، لا مجرد إرادة الحج أو العمرة ، ولا مجرد تقلد لباس الإحرام والتجرد من المخيط ، فالأول لا يكون به المكلف محرماً ، والثاني لا يعد شرطاً في تحقق معنى الإحرام ، وهذا أمر متفق عليه .

وهو - أي الإحرام - ركن بالاتفاق أيضاً ، أما كونه من الميقات فهو واجب على الصحيح من أقوال العلماء ، ولا يُعد تركه مبطلاً للنسك⁽³⁾ .

وقد شرع الرسول - صلى الله عليه وسلم - أمكنة الإحرام في عام حجة الوداع ، وميزها إلى ثلاثة أقسام : الحرمي يحرم من مكة ، والحلي الذي هو دون المواقيت فمحلّه من حيث أنشأ ، والآفاقي من حيث وُقّت له .

عن عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - قال : (وُقّت رسول الله لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلملم ، فهن هن ، ولن أتى عليهن من غير أهلهن) رواه الشيخان⁽⁴⁾ .

هذه هي المواقيت الأصلية ، وهي التي شرع الله الإحرام منها ابتداءً ، وقد يقع الإحرام من غيرها ، إما لسبب جوّزه الشرع وأباحه ، أو لغير سبب شرعي ، ولكن الإحرام مُنعقد في كلا الحالتين .

وهذه هي مسائل الإحرام من غير الميقات الأصلي ، وهو موضوع هذا البحث .

المبحث الأول : الإحرام قبل الميقات

وفيه فرعان :

الأول : هل ينعقد الإحرام قبل الميقات المكاني ؟

صورة المسألة : أن يُحرم^(*) مُريد الحج أو العمرة الآتي من الآفاق قبل أن يصل إلى ميقاته المكاني ، ثم يصل إلى الميقات أو مُحاذاته مُحرمًا .

ويشمل ذلك الصور المختلفة :

ما إذا كان الإحرام بحج أو عمرة .

وكان الفعل عمدًا أو خطأ

بعذرٍ أو بدونه .

وسواء كان الإحرام قبل الميقات بقليل ، أو كثير .

وسواء كان إحرامه في دويرية أهله أو في طريقه إلى الميقات .

وسواء جدد الإحرام عند الميقات أو لم يجدده .

ومحل السؤال في الجميع : هل ينعقد إحرامه ويصح أم لا ؟ والانعقاد هنا أعم من

كونه يصح مع الكراهة أو لا ؟

الحكم :

ينعقد الإحرام قبل الميقات المكاني بالاتفاق⁽⁵⁾ ، وهو من مذهب الأئمة الأربعة⁽⁶⁾ .

ولا يُعرف لهم مُخالف غير ما يُنقل عن داود الظاهري ، ثم ابن حزم⁽⁷⁾ ، ثم

الشوكاني⁽⁸⁾ .

قال النووي -رحمه الله- : " أجمع مَنْ يُعْتَد به من السلف والخلف من الصحابة فَمَنْ بعدهم على أنه يجوز الإحرام من الميقات وما فوقه .

وحكى العبدري وغيره عن داود أنه قال : لا يجوز الإحرام مما فوق الميقات ، وأنه لو أحرم من قبله لم يصح إحرامه ، ويلزمه : أن يرجع ويُحرم من الميقات ، وهذا الذي قاله مردود عليه بإجماع مَنْ قبله(*) اهـ⁽⁹⁾ .

وبدل على صحة القول بانعقاد الإحرام قبل الميقات أمور ، منها :

صحة نقل الإجماع عليه عند الصدر الأول ، ولم يُنقل عن أحد منهم ذكر بطلانه وعدم انعقاده مع شهرة الفاعل له .

كون الإحرام من الميقات ليس شرطاً في صحته ، ولا ركناً من أركان الحج ، ولا من مُفسداته ، فلا يكون تركه مُخللاً بالصحة .

أن انحرم قبل الميقات سيمراً به أو بمحاذاته مُحرمًا بالنسك الذي أراد حجاً أو عمرة

الفرع الثاني : حكم الإحرام قبل الميقات المكاني .

تصوير المسألة :

هذه المسألة على التحقيق لها وجهان :

الأول : هل يُشرع لمُريد الحج أو العمرة أن يُحرم قبل الميقات المكاني ؟ ويدخل في ذلك : ما لو أحرم من دويرية أهله ، أو مسجد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مَنْ ميقاته بذي الحليفة ، أو الإحرام من المسجد الأقصى ، أو غيرهما من المساجد أو الأماكن التي تتقدم الميقات ، بقليل أو كثير .

الوجه الثاني : إذا قيل بالمشروعية أو الجواز فَيُنْتَقَل إلى الوجه الثاني ، وهو الفضيلة :

هل الإحرام قبل الميقات المكاني أفضل من الإحرام من الميقات أم لا ؟

ولا يصح نقل الإجماع على المسألة الأولى وحصرها في الثانية .

الأقوال والأدلة ومناقشتها :

اختلف العلماء في المسألة على ثمانية أقوال :

الأول : أفضلية الإحرام قبل الميقات ، وهو مذهب الحنفية⁽¹⁰⁾ ، وأحد قولي الشافعي وبعض أصحابه⁽¹¹⁾ ، ونسبه الحنفية إلى: عمر ، وعلي ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعمران بن الحصين ، وعبدالله ابن مسعود - رضي الله عنهم⁽¹²⁾ .

واستدلوا له : بالقرآن ، والسنة ، والأثر ، والمعقول .

فمن القرآن : قول الله تعالى : (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ) (البقرة 196)

ووجهه : أن من إتمام الحج أن يُحرم به من منزله ، وكذا العمرة ، فسره بذلك عمر وعلي - رضي الله عنهما - .

رُوي عن عمر⁽¹³⁾ وعلي⁽¹⁴⁾ - رضي الله عنهما - أنهما قالا : (إتمامهما أن تُحرم بهما من دويرية^(*) أهلك) .

قالوا : فهذان من أكابر صحابة رسول الله وفقهائهم ، وهم أعلم بتأويل الآية ، فوجب المصير إلى قولهم .

واعترض عليه بالآتي :

لا يُعارض كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهديه بكلام أحد من صحابته ، كائناً من كان⁽¹⁵⁾ .

التفسير الصحيح لكلامهما : أن تُنشيء لهما سفراً من بلدك تقصد له ، لا أن تُحرم بهما من أهلك ، فسره بذلك ابن عيينة - رحمه الله - كما نقله عنه أحمد

ما ورد عن عمر - رضي الله عنه - : من النهي عن الإحرام قبل الميقات ، وهو
أصرح وأولى بالتقديم⁽¹⁷⁾ .

ومن السنة :

1 نقل ابن حزم - رحمه الله - في الخلى : عن بعض أصحاب هذا القول
- ولم يُعَيِّنْهُ - أنه استدل بقصة مقدم علي⁽¹⁸⁾ ومعاذ⁽¹⁹⁾ - رضي الله عنهما - من اليمن إلى
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عام حجة الوداع وهما مُحْرَمِينَ⁽²⁰⁾ .

ووجهه : أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لم يُنْكَرْ عليهما هذا
الإحرام ، الذي فعلاه من اليمن ، لا من مكة ، ولا من الميقات .

واعترض عليه بثلاثة اعتراضات :

ليس في الخبر ذكر المكان الذي أحرم ما منه .

وليس فيه دليل ولا نصّ بأن ذلك كان بعد توقيته - صلى الله عليه وسلم -
المواقيت⁽²¹⁾ .

ولو كان بعد التوقيت ، فلا يعلمانه .

2 ما ورد في فضل الإحرام من بيت المقدس .

عن أمّ سلمة - رضي الله عنها - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (مَنْ
أحرم من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام بحجة أو عمرة غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما
تأخر ، ووجبت له الجنة) . رواه أحمد⁽²²⁾ ، وأبو داود⁽²³⁾ ، وابن
ماجة⁽²⁴⁾ ، وابن حبان في صحيحه⁽²⁵⁾ .

ووجه الاستدلال : إذا صحّت فضيلة الإحرام من بيت المقدس صحت الفضيلة

العامّة ، وهي الإحرام قبل الميقات ، ولا يطعن في ذلك أن يكون للإحرام من بيت المقدس مزيد فضيلة .

واعترض عليه بالآتي :

لا تصح الرواية (26) .

وعلى فرض الصحة : فلا يلزم الفضيلة العامة ؛ لكون هذا الحكم خاصاً بمسجد إيلياء دون غيره من الأماكن (27) .

ومن الآثار :

المروي في تفسير الآية الكريمة (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ) (البقرة 196)، عن عمر وعلي -رضي الله عنهما- وتقدم سياق الرواية ، والاعتراض (28) .

روى أبو داود (29) والنسائي (30) - بإسناديهما - عن الصُّبِّيِّ -تصغير صبي- ابن مَعْبَد قال : (أهللت بالحج والعمرة ، فلما أتيت العُدَيْبَ (*) فلقيني سلمان بن ربيعة وزيد بن صُوحان ، وأنا أهل بهما ، فقال أحدهما : ما هذا بأفقه من بعيره ! فأتيت عمر فذكرت له ذلك فقال : هُديت لسنة نبيك) .

واعترض عليه بـ :

أنه لا تصح الرواية .

وقول عمر -رضي الله عنه- للصُّبِّيِّ : (هُديت لسنة نبيك) يعني في القرآن ، وهو الجمع بين الحج والعمرة ، لا في الإحرام قبل الميقات ، فإن سنة النبي -صلى الله عليه وسلم- الإحرام من الميقات (31) .

3- روى مالك في الموطأ : (أن ابن عمر -رضي الله عنهما- أهل من

قال المستدل : هذه الرواية قويّة الحجة في المسألة لأسباب ، منها :
صحة إسنادها (33).

شدة اتباع ابن عمر للسنة (34).

كون ابن عمر قد روى حديث المواقيت ، وهو أعلم بمراد رسول الله -صلى
الله عليه وسلم- (35).

واعترض عليه بالآتي :

الحجة في رواية الصحابي ، لا في رأيه .

الفضيلة لبيت المقدس دون غيره ، بدليل أن ابن عمر كان يُحرم منه ولا يُحرم من
غيره قبل الميقات ، وإذا صحّ الإحرام منه لا يلزم أن يصح من غيره (36).

ما رُوي عن جماعة من الصحابة -رضي الله عنهم- : الإحرام من أماكن بعيدة عن
الميقات (37).

فُرُوي : إحرام عمران بن الحصين من البصرة (38) ، وابن عباس من الشام (39) في
برد شديد ، وعبدالله بن عامر من خراسان (40) ، والمسور من القادسية (41).
-رضي الله عنهم- .

ومن التابعين : إحرام علقمة (42) ، والأسود (43) ، من بيوتهم ، وإحرام سعيد ابن
جبير من الكوفة على بغله (44) -رحمهم الله- .

ورُدّ الاستدلال بأمرين :

لا حجة في فعلٍ مُخالفٍ للسنة ، ولو كان الفاعل له صاحب .

رُوى الإنكار فمن هو أجل وأعلم بسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ، فرُوي إنكار عمر على عمران بن الحصين ، وإنكار عثمان على عبد الله بن عامر - رضي الله عنهم - .

ومن المعقول :

لأنه - أي الإحرام قبل الميقات - أكثر تعظيماً للبيت⁽⁴⁵⁾ .

ولأنه أكثر عملاً ، وأوفر مشقة ، والأجر على قدر المشقة⁽⁴⁶⁾ .

واعترض : بأن التعظيم والأجر جميعه مُرتبط بما أذن الله به وشرعه على لسان نبيه - صلى الله عليه وسلم- ، وليس منه الإحرام قبل الميقات .

القول الثاني(*) وأدلته :

أفضلية الإحرام من الميقات المكاني على الإحرام قبله ، مع أنه لو أحرم انعقد وصحَّ

وهو قول أكثر العلماء ومذهب الأئمة : مالك⁽⁴⁷⁾ وأحمد⁽⁴⁸⁾ وأحد قولي الشافعي⁽⁴⁹⁾ وهو الأظهر عند الشافعية⁽⁵⁰⁾ .

وبه قال : عطاء ، والحسن البصري⁽⁵¹⁾ -رحمهم الله- .

ويُروى عن : عمر ، وعثمان ، وعلي⁽⁵²⁾ - رضي الله عنهم - .

واستدلوا له بالسنة والمعقول :

فمن السنة :

أحاديث المواقيت : فعن ابن عباس- رضي الله عنهما- قال: (وَتَ رسول الله

14 مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج17، ع32، ذو الحجة 1425هـ
لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل
اليمن يلملم ، فهن هن ، ولمن أتى عليهن من غير أهلهن (رواه الشيخان⁽⁵³⁾ .

ودلالته من وجهين :

الأول : قوله - صلى الله عليه وسلم- : (يهمل أهل المدينة من ذي الحليفة ... الخ
(⁵⁴) خبر يقتضي الحصر ، فلا يهلون من غيره ، لا قبله ولا بعده⁽⁵⁵⁾ .

الثاني : قول الصحابي -رضي الله عنه- : (وقت رسول الله لأهل المدينة ذي
الحليفة) يعني أمر بالإهلال منها لا من غيرها . قال شيخ الإسلام -رحمه
الله- : " وهذا التوقيت يقتضي نفي الزيادة والنقص ، فإن لم تكن الزيادة
مُحرمة ، فلا أقل أن يكون تركها أفضل "⁽⁵⁶⁾ .

تواتر إحرام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من الميقات ، لا من
غيره ، لا قبله ولا بعده ، وهذا التحديد يدل على أفضلية الإحرام من الميقات دون غيره⁽⁵⁷⁾

وله أوجه :

الأول : لو كان الإحرام قبل الميقات أفضل لما تركه رسول الله -صلى الله عليه
وسلم- لأن أولى الخلق بالفضائل سيد الخلائق -صلى الله عليه وسلم- ، ثم خير
القرون⁽⁵⁸⁾ .

الثاني : تكرار الفعل من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ، حج مرة واعتمر ثلاثاً
أو أربعاً كلّها من الميقات ، ولم يُحرم في شيء منها قبل الميقات⁽⁵⁹⁾ .

الثالث : إحرام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من ميقات ذي الحليفة ومعه
الجم الغفير من صحابته -رضي الله عنهم- والتقدم عليه لم يفعله -صلى الله عليه وسلم- ،

ولم يندب إليه أحداً ، ولا فعله أحد على عهده⁽⁶⁰⁾ .

الرابع : ترك رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الإحرام من بيته مع قربه ، ومن مسجده مع فضيلته أيضاً ، وهو يدل على أن الإحرام من الميقات مقصود ، وأن الزيادة عليه لا تُشرع⁽⁶¹⁾ .

3- عن أبي سودة أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال : (ليستمتع أحدكم بحلّه ما استطاع فإنه لا يدري ما يعرض له في حرمة) أخرجه البيهقي⁽⁶²⁾ .
وهو نصّ في المسألة .

اعتراض : لا يصح الاستدلال به لأنه لا يصح ، رواه البيهقي في سننه من طريق واصل بن السائب ، عن أبي سودة ، وقال : " هذا إسناد ضعيف ؛ واصل بن السائب مُنكر الحديث ، قاله البخاري وغيره " اهـ⁽⁶³⁾ .
ومن الآثار :

عن الحسن البصري -رحمه الله- : " أحرم عمران بن الحصين -رضي الله عنه- من البصرة فعاب ذلك عليه عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- ، وقال : أردت أن يقول الناس : أحرم رجل من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من مصر من الأمصار "⁽⁶⁴⁾ .
عن محمد بن سيرين قال : أحرم عبدالله بن عامر -رضي الله عنه- من حيرب فقدم على عثمان بن عفان -رضي الله عنه- فلامه ، وقال له :
" غررت ، وهان عليك نُسُكك "⁽⁶⁵⁾ .

روى ابن حزم في المحلى : من طريق وكيع ، ثنا : عمارة بن زاذان قال : قلت لابن عمر -رضي الله عنهما- : الرجل يُحرم من سمرقند أو من الوقت الذي وُقّت له أو من

البصرة أو من الكوفة ؟ فقال ابن عمر : " قد شقينا إذا " ⁽⁶⁶⁾ .

وروى : من طريق وكيع ، ثنا : شعبة ، عن مسلم القرني قال : " سألت ابن عباس -رضي الله عنهما- بمكة ، من أين أعتمر ؟ قال : من وجهك الذي جئت منه " يعني ميقات أرضه ⁽⁶⁷⁾ .

ومن المعقول :

الإحرام قبل الميقات زيادة على ما قدره الشرع وحدده ، وكما لا يُشرع النقص اتفاقاً فلا تُشرع الزيادة ، وإذا لم تكن الزيادة مكروهة فلا أقلّ من أن لا يكون فيها فضل ⁽⁶⁸⁾ .

في الإحرام قبل الميقات الشرعي ترك لرخصة الشرع ، ونظيره ترك الأكل بالليل في زمن الصوم ، والله يُحب أن توتى رخصه ⁽⁶⁹⁾ .

القياس على الميقات الزماني ، فكما يُكره الإحرام قبل الميقات الزماني - وهو اتفاق - ينبغي أن يُكره الإحرام قبل الميقات المكاني ، لأن المكان أحد الوقتين ⁽⁷⁰⁾ .

ولأن في مصابرة الإحرام بالتقديم عسراً ، وتغريراً بالعبادة ⁽⁷¹⁾ .

القول الثالث : كراهة الإحرام قبل الميقات .

لا يصح نقل الإجماع على أن الإحرام قبل الميقات مُباح لا كراهة فيه ، وحصر مسألة الخلاف في الفضيلة .

وقال بالكراهة مالك ⁽⁷²⁾ في رواية ، وهو قول في مذهب الشافعية ⁽⁷³⁾ والمعتمد عند الحنابلة ⁽⁷⁴⁾ ، ونصره ابن حزم ⁽⁷⁵⁾ ، والأمير الصنعاني ⁽⁷⁶⁾ والشوكاني ⁽⁷⁷⁾ . ورؤي عن عمر وعثمان -رضي الله عنهما- ⁽⁷⁸⁾ .

وأدلة هذا القول ما سبق في القول بأفضلية الإحرام من الميقات ، وتوجيه دلالتها إلى كراهة الإحرام قبله ، لا مجرد نزع الفضيلة.

ويدل على الكراهة الآتي :

الأول : القياس على بقية المقدرات في الشرع ، كأعداد الصلوات ، ورمي الجمرات ، وأعداد الطوافات بالبيت وبين الصفا والمروة⁽⁷⁹⁾ .

الثاني : المروي عن الصحابة من النهي عن الإحرام قبل الميقات المكاني يدل على الكراهة الشديدة . وتفصيله :

1- ما رُوي عن عمر -رضي الله عنه- يدل على الكراهة التي تنافي الإباحة من وجهين :

الأول : أنه عاب على عمران بن الحصين فعله - كما تقدم - ، ولا يعيب عمر -رضي الله عنه- إلا ما لا يجوز عنده .

الثاني : روي عن الحسن : أن عمران بن الحصين أحرم من البصرة فبلغ ذلك عمر فغضب ، وقال : يتسامع الناس أن رجلاً من أصحاب رسول الله أحرم من مصره⁽⁸⁰⁾ ؟! أورده ابن حزم وقال : عمر لا يمكن ألبته أن يغضب من عمل مباح عنده⁽⁸¹⁾ .

2- ما رُوي عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أيضاً صريح في الدلالة على عدم الجواز .

روى ابن حزم من طريق وكيع : نا عمار بن زاذان ، قال : قلت لابن عمر : الرجل يُحرم من سمرقند أو من الوقت الذي وقّت له ، أو من البصرة ، أو من الكوفة ؟ فقال ابن عمر : قد شقينا إذا⁽⁸²⁾ .

الثالث : كما أن النقص - وهو الإحرام دون الميقات إلى مكة - لا يُشرع اتفاقاً

18 مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج17، ع32، ذو الحجة 1425هـ
فلا تُشرع الزيادة ؛ لكونهما تغيير لمكان الإحرام .

القول الرابع : كراهة الإحرام قبل الميقات باستثناء الإحرام من بيت المقدس .
صحّ عن ابن عمر -رضي الله عنهما- الإحرام من بيت المقدس⁽⁸³⁾ ، وهو الراوي
لأحاديث المواقيت ولم يفعله من المدينة ، فيكون من أوجه الجمع الظاهرة هو : استثناء الإحرام
من بيت المقدس من النهي عن تقدم الميقات⁽⁸⁴⁾ .

ودليل هذا القول : الحديث المروي في فضل الإحرام من بيت المقدس
بخصوصه ، ولم يرد في فضل الإحرام من قبل المواقيت غيره .

عن أم سلمة -رضي الله عنها- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ، قال :
(مَنْ أَحْرَمَ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى بِحُجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ ،
وَوُجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ)⁽⁸⁵⁾ .

وله طرق ، لكن لا تصح⁽⁸⁶⁾ ، وصحّ عن ابن عمر -رضي الله عنه- فعله⁽⁸⁷⁾ .
وتعليقه : يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في شرح العمدة : " لأنه
يعمر ما بين المسجد الحرام والمسجد الأقصى بالعبادة ، وهما أولى مساجد الأرض بينهما
كان مسرى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ، وهما القبلتان ، ومنهما المبدأ والمعاد ، فإن
الأرض دُحيت من تحت الكعبة ، وتُعاد من تحت
الصخرة ، وعامة الأنبياء الكبار بُعثوا من بينهما .

وبدل على ذلك : إهلال ابن عمر -رضي الله عنهما- منه ، ولم يفعل ذلك في حجته
وعمرته من المدينة⁽⁸⁸⁾ .

وهذا القول فيه نظر نقلاً - لعدم الصحة - لا استدلالاً⁽⁸⁹⁾ .

القول الخامس : أن الإحرام قبل الميقات أفضل إن أمن على نفسه من موافقة

الخطورات ، وإلاّ فالإحرام من الميقات أفضل .

قول عند الحنفية ، ذكره صاحب شرح الباب⁽⁹⁰⁾ ، وتنوير الأبصار ، وشرحه الدرر⁽⁹¹⁾ ، وفسّروا به المذهب ، وقال ابن عابدين في الحاشية : " هو اختيار ابن أمير حاج (*) " (92) .

القول السادس : كراهة الإحرام من الأماكن القريبة من الميقات ، دون البعيدة منه .
قول للإمام مالك - رحمه الله -⁽⁹³⁾ .

قال الباجي (*) - رحمه الله - : " روى ابن المواز عن مالك جواز ذلك - أي تقديم الإحرام قبل الميقات - وكراهيته فيما قرب من الميقات ، وروى العراقيون : كراهته على الإطلاق⁽⁹⁴⁾ " اهـ .
وتعليقه :

" أن من أحرم بقرب الميقات فإنه لا يقصد إلا مخالفة التوقيت ، لأنه لم يقدم إحراماً ، وأما من أحرم على البعد فإن له غرضاً في استدامة الإحرام " (95) .
القياس على منع أن يتقدم رمضان بيوم أو يومين ، دون المنع من صيام شعبان كله⁽⁹⁶⁾ .

التقدم على الإحرام من مكان بعيد مروي عن أكابر من الصحابة والسلف ، دون الإحرام قبله بقليل .

القول السابع : استحباب الإحرام من بيته للآفاقي في أول قدومه على البيت مُحَرَّمًا .
نقله بعض علماء الحنفية⁽⁹⁷⁾ عن السلف - رحمهم الله - ، ولم يعين قائله ، روى ابن

20 مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج17، ع32، ذو الحجة 1425هـ
أبي شيبة : عن إبراهيم النخعي - رحمه الله - أنه قال : " كانوا يحبون للرجل أول ما يحرم أن
يُهل من بيته " (98).

ووجهه : زيادة التعظيم .

لكن يُعترض عليه بالاعتراضات الواردة على القول بأصله ، وهو عدم ثبوت الدليل
على استحباب الإحرام قبل الميقات مُطلقاً .

القول الثامن : أفضلية الإحرام من الميقات ، إلاّ من خشيت طروء دم الحيض أو
النفاس .

وصورة المسألة :

أن تقدّم المرأة للحج من الآفاق وهي في حال الطهر ، ويغلب على ظنها أنه إذا
وصلت الميقات يكون قد طرأ عليها دم الحيض أو النفاس ، فتعاجل ذلك بالإحرام قبل
الميقات .

وهو قول عند الشافعية (99) .

وتعليقه مركب من أمور ثلاثة :

الأول : التسليم بأن الإحرام من الميقات أفضل ، وهذا صحيح .

والثاني : أن إحرام المرأة في حال الحيض والنفاس مكروه ، وإن كان مشروعاً .

والثالث : أن فضيلة إحرام المرأة في حال الطهر يُقدم على فضيلة الإحرام من

الميقات (100) . فهل يصح هذا والذي قبله ؟

الراجع عدم الصحة لأمر :

أن الحيض والنفاس غُذر كثير الطروء على النساء ، ولم يرتب الشرع الحكيم عليه

حكماً يتعلق بتقدم مكان الإحرام ، لا بالنص ولا بمعناه ، وقد قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ

نُسِيًّا ﴿ (مريم 64) .

أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أرشد أسماء بنت عميس إلى الإحرام من الميقات بعد أن تغتسل وتنظف ، بعد نفاسها⁽¹⁰¹⁾ بذي الحليفة ، ولو كان في الأمر كراهة أو فضيلة إحرام قبل الميقات لبيته - صلى الله عليه وسلم - لأن هذا موضعه ، وترك الاستفصال في موضع السؤال يتزل منزلة العموم⁽¹⁰²⁾ .

إن كراهة الإحرام قبل الميقات ثابتة ، لمخالفة الدليل القاضي بالإحرام من الميقات ، وأما كراهة إحرام الحائض والنفساء فلا تثبت . فكيف يُقدم ما لم يثبت دليله على ما ثبت⁽¹⁰³⁾ ؟!

الترجيح : يترجح القول الثاني والثالث دون الأقوال الأخرى ؛ لصحة أدلتيهما دون بقية الأقوال .

وتفصيله الآتي : لا يصح القول بأفضلية الإحرام قبل الميقات .

قوة أدلة كراهة الإحرام قبل الميقات ، وهي دالة على التحريم لولا ما يُنقل من الإجماع ، وفعل طائفة من صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

الإحرام قبل الميقات - مع كراهته - مُنْعَقِد ، بدليل عدم إنكار الصحابة - رضي الله عنهم - لانهقاده ، وهو إجماع سكوتي يحتج بمثله ، ولا يضره من خالفه من بعدهم .

القول بمشروعية الإحرام من بيت المقدس متوقف على صحة الحديث الوارد فيه ، والراجح عدم صحته .

لا يصح الاستثناء بأفضلية الإحرام قبل الميقات لمن كان وفوده على البيت أول مرة ، ولا يصح استثناء الحائض التي تخشى طروء الحيض في الميقات ، أو أن يكون الإحرام قبل الميقات بوقت كبير لعدم صحة الأدلة على ذلك .

وفيه فرعان :

الفرع الأول : حُكم تجاوز الميقات من غير إحرام لمُريد النسك .

مَنْ أراد النسك وتجاوز الميقات من غير إحرام يتنوع حُكمه وحاله بحسب ما قد يستدرك حُكم هذه المجاوزة ، وبالنظر إلى تفصيلات الفقهاء وأدلتهم يُمكن تقسيم حاله إلى خمس حالات :

الأولى : إذا تجاوز الميقات بلا إحرام ، ثم عاد إلى الميقات الذي تجاوزه وأحرم منه صح إحرامه ، ولا شيء عليه للآتي :

أن من رجع إلى ميقاته وأحرم منه فقد استدرك ما فاتته⁽¹⁰⁴⁾ .

أن إيجاب عقوبة الإحرام من غير الميقات مُترتبة على ترك الإحرام من الميقات ، لا على مُجرّد المجاوزة للميقات على الصحيح⁽¹⁰⁵⁾ .

وبه قال أكثر الفقهاء من : الحنفية⁽¹⁰⁶⁾ ، والمالكية⁽¹⁰⁷⁾ ، والشافعية⁽¹⁰⁸⁾ والحنابلة⁽¹⁰⁹⁾ ، ونقله ابن قدامة إجماعاً⁽¹¹⁰⁾ .

لكن لا يصح الاتفاق في صورة المسألة إلاّ بقيدين :

الأول : أن يعود قبل أن يقطع مسافة قصر من ميقاته ، وهو وجه عند الشافعية⁽¹¹¹⁾ .

الثاني : ما لم يُشارف مكة عند مالك في قول ، وعليه دم⁽¹¹²⁾ . فهذه الحالة الأولى تفرعت إلى ثلاث حالات .

والصحيح الأول ، وأنه لا يلزم الدم في شيء منها ، ولا وجه لإيجاب الدم هنا ، " لأنهم قد أتوا بالواجب وتلك المجاوزة ليست نسكاً ، فإذا لم يتركوا

نسكاً ، ولم يفعلوا نسكاً في غير وقته ، ولم يفعلوا في الإحرام محظوراً ، فلا وجه لإيجاب الدم
 «(113)» .

الحالة الثانية : إذا تجاوز الميقات ثم عاد إلى آخر ، فما الحكم ؟

فيه ثلاثة أقوال :

القول الأول : الجواز ، فهو كما لو عاد إلى ميقاته ، لاستواء المواقيت جميعاً في
 الحكم ، ولأن المار بميقات يُعد له ميقاتاً ، بنص الحديث : (ولمن مر عليهن من غير أهلهن)
 ، وهو ظاهر المنهـب عند الحنفية⁽¹¹⁴⁾ ، وقول عند الشافعية⁽¹¹⁵⁾ .

والثاني : يجب أن يكون الإحرام من الميقات الذي تركه ، لأن الاستدراك لا يقع إلا
 بذلك ، والقضاء يشبه الأداء .

وهذا القول هو ظاهر قول من يرى وجوب الرجوع إلى الميقات لمن جاوزه بلا
 إحرام ، وهو قول الجمهور ، إلا من صرح بجواز الإحرام من غيره ممن تقدم .

القول الثالث : ينظر إن كان في البعد كميقاته أو أكثر جاز ، وإن لم يكن لم يجز .

ووجهه : أنه قد تعيّن عليه الميقات الذي مرّ به ، وهو مأمور بقطع
 مسافة ذلك محرماً ، وهو قول أبي يوسف - رحمه الله -⁽¹¹⁶⁾ واختاره جمع من الشافعية⁽¹¹⁷⁾

، قال الهيثمي : " اعتمده السبكي والأذري والزركشي " ⁽¹¹⁸⁾ اهـ ، وهذا القول أوسط
 الأقوال الثلاثة ، ولكن الأول هو الصحيح ؛ لنص الحديث : (هنّ هنّ ولمن مرّ عليهن من غير
 أهلهنّ) وينطبق على صورة السؤال .

الحالة الثالثة : أن يتجاوز الميقات ثم يحرم دون الميقات ثم يعود إلى الميقات محرماً قبل

التلبس بالنسك .

الأول : أن ذلك مُجزيء ، كما لو أحرم من الميقات ابتداءً ، وهو قول الشافعية⁽¹¹⁹⁾ ، والصاحبين : أبي يوسف ومحمد -رحمهما الله-⁽¹²⁰⁾ .

ووجهه : أنه قطع المسافة من الميقات -كلها - محرماً ، وأدى المناسك كلها بعده ، فكان كما لو أحرم منه⁽¹²¹⁾ ، فلا وجه لإيجاب الدم عليه .

قال الشافعي -رحمه الله- : " إلا أنه زاد على نفسه سفراً بالرجوع والزيادة لا تؤثمه ، ولا توجب عليه فدية إن شاء الله "⁽¹²²⁾ .

الثاني : عليه دم ولا يسقط بالعود ، وهو قول المالكية⁽¹²³⁾ والحنابلة⁽¹²⁴⁾ وزفر من الحنفية⁽¹²⁵⁾ .

ووجهه : أن الدم وجب بمجاوزة الميقات ، فلا يسقط بالعود ، وكما لو لم يرجع أو رجع بعد الطواف⁽¹²⁶⁾ .

والثالث : إن عاد ملبياً سقط الدم وإلا فلا ، وهو مذهب الحنفية ؛ لأنه إن لبى شابه المحرم⁽¹²⁷⁾ .

ولما روي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال للرجل الذي ترك الإحرام من الميقات : " ارجع ولبّ ، وإلا فلا حجّ لك ، فإني سمعت رسول الله يقول : (لا يجاوز الميقات إلا مُحَرَّمًا) "⁽¹²⁸⁾ .

والقول الأول أصح لقوة أدلته .

الحالة الرابعة : إذا تجاوز الميقات مريداً النسك من غير إحرام ، ثم أحرم من موضعه ثم تلبس بالنسك ، ولو بطواف القدوم ، لزمه الدم عند أكثر الفقهاء ، وهو مذهب الأئمة

الأربعة : الحنفية⁽¹²⁹⁾ والمالكية⁽¹³⁰⁾ والشافعية⁽¹³¹⁾ والحنابلة⁽¹³²⁾ .

ووجهه : تأدية النسك أو بعضه بإحرام ناقص .

الفرع الثاني : إيجاب الدم على ترك الإحرام من الميقات وعدم الرجوع إليه .

في المسألة قولان :

الأول : أن من ترك الإحرام من الميقات يريد حجاً أو عمرة وجب عليه دم ، لتركه نسكاً واجباً .

وهو المشهور من قول الفقهاء ، وهو مذهب الأئمة الأربعة : الحنفية⁽¹³³⁾ والمالكية⁽¹³⁴⁾ ، والشافعية⁽¹³⁵⁾ والحنابلة⁽¹³⁶⁾ ، وهو قول أكثر أهل العلم⁽¹³⁷⁾ وفقهاء المذاهب غالباً يذكرونه ولا يذكرون غيره .

ودليلهم :

1- النص :

(أ) رُوي مرفوعاً : (مَنْ تَرَكَ نُسْكَاً فَعَلَيْهِ دَمٌ) رواه ابن حزم في المحلى⁽¹³⁸⁾ .

ويُعتَرَض عليه : بأنه لا يصح عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في إسناده مجهولان⁽¹³⁹⁾ .

(ب) ما رُوي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - من قوله : (مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكَه شَيْئاً أَوْ تَرَكَه فَلْيَهْرِقْ دَمًا) بسند صحيح⁽¹⁴⁰⁾ .

ووجه الدلالة :

أولاً : أنه في حُكم المرفوع .

ثانياً : عدم وجود المخالف له من الصحابة .

ثالثاً : تلقي الأمة له بالقبول ، ونقله الخلف عن السلف من غير تكبر .

2- المعقول :

نقل الإمام الشافعي -رحمه الله- في الأم دلالة المعقول على الدم ، ومحصله : أن الإحرام من الميقات تقرر أنه واجب ، وترك الواجب لا بد له من بدل يجبره ، ويتعين أن يكون البدل الدم ، لا غيره⁽¹⁴¹⁾ .

القول الآخر : لا يلزم المتجاوز دماً .

قال الشافعي -رحمه الله- في الأم في مَنْ ترك الإهلال من ميقاته ولم يرجع إليه : " قال أكثر أهل العلم يهريق دماً . وقال أقلهم : لا شيء عليه ، وحجه مُجْزِيء عنه"⁽¹⁴²⁾ .

وروي : عن الحسن والنخعي أنه لا دم على المجاوز للميقات⁽¹⁴³⁾ ، وهو قول لعطاء⁽¹⁴⁴⁾ ، وانتصر له ابن حزم في المحلى⁽¹⁴⁵⁾ ، والشوكاني في السيل⁽¹⁴⁶⁾ .

ومُستند هذا القول : أن إيجاب الدم على مَنْ جاوز الميقات لا دليل عليه صحيحاً ، ثابتاً ، من : كتاب ، أو سنة ، أو إجماع ، ولا حجة في سواها⁽¹⁴⁷⁾ .

وجميع ما يستدل به على الدم لا يسلم من الاعتراض :

فالقرآن : لم يدل عليه ، وليس في ما ذكره الله من الدماء عبارة تدل عليه ، ولم يتعد ذلك إلى موضع آخر بقياس صحيح .

والسنة : لا يصح فيها الحديث المذكور .

وأما أثر ابن عباس : فموقوف عليه ، ويحتمل الإيجاب وغيره ، ويحتمل أنه قاله برأيه

، وليس فيه ما يدل على أنه اشتهر بين الصحابة واتفقوا عليه .

وناقل الإجماع في المسألة مُجازف ويبطله وجود المخالف في عصر التابعين.

ودلالة المعقول أولى بالنفي من سابقها ، ولا يثبت بها الحكم .

الترجيح في المسألة :

يترجح التفصيل في المسألة ، والتفريق بين الإفتاء بإيجاب الدم ولزومه ، وبين الإفتاء به ، وأيضاً : بين تعيينه أو عدم تعيينه .

وبيانه على الآتي :

أن مُجاوزة الميقات بلا إحرام ومن غير عذر مُخالفة ومعصية تستوجب التوبة الصحيحة بشروطها .

يُشرع لمن ترك نسكاً ، ومنه : ترك الإحرام من الميقات إلحاقه بالعمل الصالح ، ومنه : أن يهريق دمًا قربة إلى الله تعالى ، كالدّم الذي يهريقه اُخْرَم في النسك ، وبشروطه الشرعية في المكان والزمان والقدر .

وإهراق الدم هنا أولى بالاختيار من غيره لأسباب ، منها :

القياس على فعل الخطور الذي ورد فيه النص في حلق الرأس ؛ لقوّة الشبه بين فعل الخطور وترك الواجب .

فتوى صحابيٍّ فقيه ، ولا مُعارض له لا من الدليل الشرعي ولا من هو في مقامه ، فتقديم اجتهاده أولى⁽¹⁴⁸⁾ .

ارتضاء هذا الحكم عند أكثر علماء المسلمين من بعد الصحابة - رضي الله عنهم - فمن بعدهم ، وقد رأوه حسناً ، وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن .

لا يتعين اهراق الدم ؛ لعدم صحة الاستدلال عليه من كلام المعصوم -صلى الله عليه وسلم- الذي هو تشريع لازم .

والمروي مرفوعاً لا يصح ، والموقوف يحتمل الإيجاب ويحتمل الإرشاد ، ويحتمل التعيين وغيره ، ولو نفى عنه الاحتمال ، فلا يكون كلام ابن عباس -رضي الله عنهما- ككلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- .

لا يصح الإفتاء ابتداءً بأن إهراق الدم بديلٌ عن المناسك الواجبة في أعمال الحج والعمرة ، ومنها : الإحرام من الميقات .

ومن صور هذا الإفتاء :

أن يُسئل المفتي : عن رجل تجاوز الميقات ولما يشرع في العمرة ماذا يصنع؟
فيقول : يُحرم من مكانه ويهريق دمًا . والصحيح: يرجع إلى الميقات فيُحرم منه .
أو يحتال آخر فيقول : لا أفعل كذا وكذا من أعمال الحج الواجبة ، كالأحرام من الميقات ورمي الجمار والمبيت بمعى ليالي التشريق ، وأذبح عن كل واجب تركته دمًا .
5- إذا صحَّ أن الإفتاء بالدم لا يتعين بترك النسك الواجب - وهو صحيح - فيجوز الإفتاء بغيره من الصدقة والصيام وبقية أعمال البر التي يُكفر الله بها الخطايا. ولكن الأولى :

تقديم الدم ، لما سبق ذكره .

ثم الصدقة والصيام لكونهما من أعمال الكفارة في الحج .

ثم باقي الأعمال الصالحة ، لعموم قوله تعالى : (إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ) (هود 114) .



المبحث الثالث : إحرام مَنْ لم يمرّ بالميقات

للمسألة صورتان :

الأولى : أن يمرّ بمُحاذاة الميقات .

إذا كان مُريد النسك لا يمرّ بأعيان المواقيت ولا يتمكن منها ، لكن يمرّ بمحاذاتها فالواجب عليه أن يُحرم من مُحاذاة الميقات ، قال الشنقيطي (*) -رحمه الله- في أضواء البيان : " وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم " (149) .

وقال ابن جماعة (*) -رحمه الله- في هداية السالك : " وأعيان هذه المواقيت لا تُشترط ، بل الواجب عينها أو حذوها بالاتفاق " (150) اهـ . يعني : إذا لم يتمكن من عين الميقات .

وقال زين الدين العراقي (*) -رحمه الله- : " وبه قال الأئمة الأربعة " (151) .

" وتمسكوا في ذلك بقول عمر -رضي الله عنه- لما شكى إليه أهل العراق جور قرنٍ عن طريقهم : (انظروا حذوها من طريقكم) " (152) .

والإحرام من مُحاذاة الميقات أقرب الأمور إلى النصّ ؛ لأنّ القصد البعد عن مكة بهذه المسافة فلزم اتباعه " (153) .

الصورة الثانية : لا يمرّ بالميقات ولا بمحاذاته .

30 مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج17، ع32، ذو الحجة 1425هـ
وصورته : الآتي من غرب جدة مباشرة ، لا يمر ولا يُحاذي الجحفة ولا يللملم إلى أن
يصل إلى ساحل جدة .

وحكمه : أن يُحرم على بُعد مرحلتين من مكة .
وهو قول أكثر الفقهاء ، ونصّ عليه فقهاء المذاهب الثلاثة : الحنفية⁽¹⁵⁴⁾
والشافعية⁽¹⁵⁵⁾ ، والحنابلة⁽¹⁵⁶⁾ ، ولم يذكر المالكية صورة هذه المسألة ، واكتفوا بذكر
المسألة السابقة : (الإحرام من المُحاذاة)⁽¹⁵⁷⁾ .

وحجة الجمهور مركبة من أمرين :
الأول : أن القصد من الميقات هو البعد عن مكة بهذه المسافة ، ويدل عليه قياس
عمر - رضي الله عنه - ذات عرق على قرن⁽¹⁵⁸⁾ .
الثاني : أقرب المواقيت إلى مكة تبعد عنها مرحلتان لا أقل ، وهذا يُعرف بالتجربة
والقياس الحسي ، وهو ثابت في قرن ويللملم⁽¹⁵⁹⁾ .



الخاتمة :

الحمد لله ، وصلى الله وسلم على رسوله وبعد ؛
فإن الإحرام من الميقات غير الأصلي - والأصلي هو الذي شرع ابتداء الإحرام منه
- يكون على وجه صحيح ، ويكون على وجه غير صحيح ، بحسب ما أرشد إليه الدليل
الشرعي .

ومفصله في نتائج البحث ، وهي :

لا يُشرع الإحرام قبل الميقات ويكره ، لكنه يعتقد إجماعاً ، على القول الصحيح .
مَنْ لم يتمكن من المرور بالمیقات فالواجب في حقه الإحرام من مُحاذاته
اتفاقاً .

من لم يمر بالمواقيت ولا محاذاتها يحرم على بعد مرحلتين من مكة .
لا يحل تجاوز الميقات بلا إحرام لمريد النسك .
المتجاوز للميقات إذا رجع إليه وأحرم منه فلا شيء عليه على القول الصحيح ،
وعليه أكثر العلماء .

وإذا رجع إلى غيره من المواقيت فيصح على الصحيح ، للنصّ الوارد (هُنَّ هُنَّ وَلَمَنْ
مَرَّ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ) .
وإذا تلبس بالنسك فقد فوت مكان الإحرام من الميقات ولو رجع إلى الميقات بعد ،
ويجب عليه دم في مذاهب الأربعة .

مَنْ ترك الإحرام من الميقات وجب عليه دم في المذاهب
الأربعة ، والصحيح أن الدم لا يتعين ، لكن تجب التوبة والاستدراك
إن أمكن ، وهو الرجوع إلى الميقات قبل التلبس بالنسك .

يُشرع لمن ترك واجباً في الحج ومنه ترك الإحرام من الميقات أن يجبره بعمل صالح ،
ومنه : الدم أو الصيام أو الإطعام ، وكله جائز ، لكن فعل الدم يُقدم الإفتاء به قياساً على
ارتكاب المحظور ، واستناداً إلى فتوى حبر الأمة عبد الله بن عباس
- رضي الله عنه - . والله تعالى أعلم ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه .



الحواشي والتعليقات

- (1) القاموس المحيط : ص 1411 .
- (2) يُنظر : شرح العمدة لابن تيمية 434/1 .
- (3) رد المختار 482/3 ، الشرح الصغير للرددير 16/2 ، الأم 309/2 ، أسنى المطالب 140/3 ، كشف القناع 401/2 .
- (4) البخاري 472/1 ، مسلم 838/2 .
- (*) أحرم يُحرم : أي دخل في الإحرام ، كأقم وأنجد : دخل في قامة ونجد ، والإحرام هو الدخول في النسك ، لا تقلد لباس الإحرام ، كما يعتقد كثير من عامة أهل الزمان .
(يُنظر : السيل الجوار 171/2) .
- (5) يُنظر : الإجماع لابن المنذر 48 ، شرح فتح القدير 425/2 ، مواهب الجليل 18/3 ، 21 المجموع 180/7 ، هداية السالك 584/2 ، المغني 215/3 .
- (6) الباب 180/1 ، مواهب الجليل 109/2 ، المجموع 180/7 ، كشف القناع 402/2 .
- (7) الخلى 52/5 .
- (8) السيل الجوار 169/2 .
- (*) يعني الصحابة فمن بعدهم (المجموع 180/7) لكن ينبغي أن ينبه إلى أن محل الإجماع منعقد على الصحة لا على الجواز ، وعلى التقدم عن الميقات المكاني لا الزماني .
- (9) المجموع 180/7 ، يُنظر : الفروع 211/3 .

- (10) بدائع الصنائع 164/4 ، شرح اللباب 180/1 ، الدر المختار 483/3 .
- (11) الحاوي 338/3 ، مُغني المحتاج 475/1 .
- (12) شرح فتح القدير 428/2 ، البناءة شرح الهداية 163/4 ، يُنظر : المحلى 58/5 .
- (13) رواه عبدالرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، قال : " بلغنا أن عمر ... " (يُنظر : التلخيص الحبير 435/2) .
- (14) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى 45/5 وإسناده قوي .
- (*) ذكروا الدار هنا بلفظ التصغير بمقابلة تعظيم بيت الله ، يعني : أن بيت الله يُعظم وغيره من البيوت يُصغر (البناءة شرح الهداية 163/4) .
- (15) يُنظر : السيل الجرار 168/2 .
- (16) التلخيص الحبير 435/2 ، المغني 216/3 .
- (17) يُنظر : المغني 216/3 ، شرح العمدة لابن تيمية 371/1 .
- (18) يُنظر : مسلم 888/2 .
- (19) يُنظر : البخاري 480/1 ، مسلم 894/2 .
- (20) المُحلى 60/5 .
- (21) المُحلى 60/5 .
- (22) مسند أحمد 339/6 .
- (23) أبو داود 356/2 .
- (24) ابن ماجه 999/2 .
- (25) ابن حبان 14/9 . وقال المنذري في مختصر سُنن أبي داود (285/2) : اختلف في منته وإسناده اختلافاً كثيراً .
- (26) المُحلى 60/5 ، تلخيص الحبير 438/2 .
- (27) يُنظر : المجموع 182/7 ، الفروع 211/3 .
- (28) ص 8 .
- (29) أبو داود 3904/1 : كتاب المناسك ، باب في الإقرا .

34 مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج17، ع32، ذو الحجة 1425هـ

(30) النسائي 160/5 : كتاب المناسك ، باب القران .

(*) (العذيب) تصغير العذب ، وهو ماء لبني تميم بين القادسية والمغيثة ، من منازل حاج الكوفة
(شرح السيوطي على النسائي 160/1 ، معجم البلدان 103/4) .

(31) المغني 215/3 .

(*) (إيلياء) بكسر أوله ولام وياء وألف ممدودة : اسم مدينة بيت المقدس ، فك الله أسره من رجس
اليهود - لعنهم الله - (معجم البلدان 348/1) .

(32) الموطأ 270/1 .

(33) يُنظر : الخلى 59/5 .

(34) البناية شرح الهداية 161/4 .

(35) البناية شرح الهداية 161/4 .

(36) يُنظر : شرح العمدة لابن تيمية 373/1 .

(37) يُنظر : شرح فتح القدير 428/2 ، الاستذكار لابن عبد البر 82/11 ، النوادر والزيادات 335/2
، الخلى 59،58/5 .

(38) مصنف ابن أبي شيبة 193/4، 196، لكن فيه إنكار عمر عليه .

(39) مصنف ابن أبي شيبة 194/4، 195 .

(40) مصنف ابن أبي شيبة 193/4، 196، لكن فيه إنكار عثمان عليه .

(41) مصنف ابن أبي شيبة 194/4، 195 .

(42) مصنف ابن أبي شيبة 194/4 .

(43) مصنف ابن أبي شيبة 194/4 .

(44) مصنف ابن أبي شيبة 194/4 .

(45) شرح فتح القدير 428/2 ، حاشية رد المختار 483/3 .

(46) رد المختار 483/3 ، تحفة المحتاج 20/2 .

(*) بين هذا القول والذي يليه نوع تداخل ، رجّح الباحث التمييز بينهما لا الدمج ؛ لكون التمييز أكثر
توضيحاً للمسألة ، فتنبه .

(47) الأم 201/2 ، تحفة المحتاج 20/2 ، مواهب الجليل 21/3 .

(48) الفروع 209/3 ، شرح منتهى الإرادات 11/2 .

- (49) (العزيز للرافعي 3/338 ، المجموع 7/182 .
- (50) (نهاية المحتاج 3/254 .
- (51) (المجموع 7/182 .
- (52) (المجموع 7/182 .
- (53) (سبق تخريجه : هامش .
- (54) (البخاري 1/472 ، مسلم 2/838 عن ابن عمر -رضي الله عنهما- .
- (55) (فتح الباري 3/494 .
- (56) (شرح العمدة لابن تيمية 1/365 .
- (57) (يُنظر : الحاوي 4/70 ، المنتقى شرح الموطأ 2/206 .
- (58) (يُنظر : المغني 3/216 ، شرح العمدة لابن تيمية 1/363 .
- (59) (المجموع 7/180 .
- (60) (يُنظر : المغني 3/216 ، شرح العمدة لابن تيمية 1/363 .
- (61) (المجموع 7/180 .
- (62) (السنن الكبرى 5/46 .
- (63) (السنن الكبرى 5/46 ، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة 3/19 .
- (64) (رواه ابن حزم في المحلى 5/61 ، وبنحوه ابن أبي شيبة 4/196 ، والبيهقي في الكبرى 5/46 .
- (65) (رواه ابن حزم في المحلى 5/61 ، وبنحوه ابن أبي شيبة 4/196 ، والبيهقي في الكبرى 5/46 .
- (66) (المحلى 5/61 .
- (67) (المحلى 5/61 .
- (68) (شرح العمدة لابن تيمية 1/366 .
- (69) (شرح العمدة لابن تيمية 1/366 .
- (70) (يُنظر : حاشية البجيرمي 2/148 .

36 مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج17، ع32، ذو الحجة 1425هـ

-
- (71) الغرر البهية 129/4 ، الفروع 209/3 .
- (72) الكافي في فقه المدينة 148 ، مواهب الجليل 21/3 .
- (73) نهاية المحتاج 255/3 .
- (74) الإقناع 555/1 ، شرح منتهى الإرادات 11/2 .
- (75) الخلى 60/5 وما بعدها .
- (76) سبل السلام 392/2 .
- (77) السيل الجرار 169/2 .
- (78) يُنظر : ص 16 .
- (79) سبل السلام 392/2 .
- (80) الخلى 61/5 .
- (81) الخلى 61/5 .
- (82) سبق تخريجه : هامش رقم (62) .
- (83) الخلى 59/5 .
- (84) يُنظر : شرح العمدة لابن تيمية 373/1 ، سبل السلام 393/2 .
- (85) سبق تخريجه : ص 9 .
- (86) يُنظر : الخلى 60/5 .
- (87) الموطأ 270/1 .
- (88) شرح العمدة لابن تيمية 373/1 .
- (89) يُنظر : حاشية الهيتمي على شرح الإيضاح 139 .
- (90) الباب 180/1 .
- (91) يُنظر : الدر المختار مع الحاشية 483/3 .
- (*) محمد بن محمد ، أبو عبدالله ، فقيه من علماء الحنفية ، من أهل حلب ، مولده سنة 825 ووفاته في 879 ، من كتبه : التقرير والتحير في شرح التحرير لابن الهمام (يُنظر : الضوء اللامع 210/9
- ، الأعلام 49/7) .
- (92) رد المختار 483/3 .
- (93) مواهب الجليل 21/3 .

(*) سليمان بن خلف التجيبي ، أبو الوليد الباجي ، فقيه مالكي كبير ، من رجال الحديث ، مولده سنة 403 ووفاته في 474هـ ، من كتبه : المنتقى ، شرح موطأ مالك ، إحكام الفصول في أحكام

الأصول (يُنظر الديباج المذهب 120 ، الأعلام للزركلي 125/3)

(94) المنتقى للباجي 206/2 ، يُنظر : النوادر والزيادات 336/2 .

(95) أوجز المسالك إلى موطأ مالك 271/6 .

(96) أوجز المسالك إلى موطأ مالك 277/6 .

(97) البناية شرح الهداية 161/4 .

(98) مصنف ابن أبي شيبة 194/4 .

(99) تحفة المحتاج 20/2 ، حاشية الهيتمي على شرح الإيضاح 139 .

(100) يُنظر : حاشية الهيتمي على شرح الإيضاح 139 .

(101) يُنظر : مسلم 869/2 ، 887 .

(102) يُنظر : حاشية الهيتمي على شرح الإيضاح 139 .

(103) يُنظر : حاشية الهيتمي على شرح الإيضاح 139 .

(104) البيان للعمراي 114/4 .

(105) يُنظر شرح العمدة لابن تيمية 359/1 .

(106) شرح فتح القدير 109/2 ، الهداية 191/1 .

(107) المدونة 372/1 ، الزرقاني على الخليل 254/2 .

(108) مغني المحتاج 474/1 .

(109) المغني 217/3 .

(110) المغني 217/3 ، يُنظر : البيان للعمراي 113/4 .

(111) البيان 113/4 .

(112) الكافي لابن عبد البر 281/1 .

(113) شرح العمدة لابن تيمية 359/1 ، ويُنظر : أسنى المطالب 140/3 .

(114) شرح فتح القدير 109/2 ، المبسوط 192/3 .

38 مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج17، ع32، ذو الحجة 1425هـ

- (115) البيان 114/4 ، تحفة المحتاج 19/2 .
- (116) شرح فتح القدير 109/2 .
- (117) يُنظر : تحفة المحتاج 19/2 ، 20 ، نهاية المحتاج 253/3 .
- (118) حاشية الهيتمي على شرح الإيضاح 144 .
- (119) العزيز 336/3 ، تحفة المحتاج 19/2 ، 20 .
- (120) الهداية 191/1 .
- (121) أسنى المطالب 140/3 ، البيان للعمري 114/4 .
- (122) الأم 101/2 .
- (123) الزرقاني على خليل 255/2 .
- (124) شرح مُنتهى الإرادات 11/2 .
- (125) الهداية 191/1 .
- (126) المغني 217/3 .
- (127) شرح فتح القدير 109/2 ، 110 .
- (128) رواه الطبراني في الكبير ، وفيه خفيف ، يُضعف (مجمع الزوائد 216/3 ، تهذيب الكمال 257/8 .
- (129) الاختيار لتعليل المختار 152 ، رد المختار 482/3 .
- (130) الكافي في فقه أهل المدينة 148 ، الشرح الصغير للرددي 16/2 .
- (131) أسنى المطالب 140/3 .
- (132) شرح الزركشي 60/3 ، 66 ، كشف القناع 401/2 .
- (133) يُنظر : رد المختار 482/3 .
- (134) يُنظر : المدونة 372/1 ، الشرح الصغير للرددي مع بلغة السالك 16/2 ، مواهب الجليل 11/3 .
- (135) الأم 209/2 ، العزيز شرح الوجيز 336/3 ، تحفة المحتاج 19/2 ، 20 ، أسنى المطالب 135/3 ، 139 ، البيان للعمري 114/4 .
- (136) يُنظر : كشف القناع 401/2 .
- (137) الأم 209/2 الاستذكار 85/11 .

- (138) من طريق علي بن الجعد ، عن ابن عيينة ، عن أيوب به ، وأعلّه بالراوي عن علي بن جعد يُنظر :
(التلخيص الحبير 437/2) .
- (139) يُنظر : التلخيص الحبير 437/2 ، السيل الجرار 437/2 .
- (140) أخرجه مالك في الموطأ 334/1 ، والدارقطني في السنن 244/2 ، والبيهقي في السنن الكبرى
248/5 .
- (141) الأم 209/2 .
- (142) الأم 209/2 .
- (143) يُنظر : الاستذكار 85/11 ، المغني 217/3 .
- (144) المحلى 57/5 .
- (145) المحلى 57/5-58 .
- (146) السيل الجرار 192/2 ، 209 .
- (147) السيل الجرار 198/2 ، 208 ، 209 .
- (148) لكن هذه الفتوى لا تنزل منزلة الحكم الشرعي الثابت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
يُنظر : السيل الجرار 208/2 .
- (*) محمد الأمين بن محمد المختار الجكني ، فقيه مالكي ، مفسر ، مدرس ، ولد بشتيف سنة 1325 وتوفي
بمكة 1393 ، اشتغل بالتدريس في مسجد النبي - صلى الله عليه وسلم - والجامعة الإسلامية ،
أشهر كتبه : أضواء البيان في تفسير القرآن (يُنظر : الأعلام للزركلي 45/6) .
- (149) أضواء البيان 332/5 .
- (*) محمد بن إبراهيم الكناني ، بدر الدين ، فقيه شافعي ، وعالم في الحديث ، ولي القضاء
والحكم بالقدس ، وتوفي بمصر سنة 733 ، من كتبه : هداية السالك إلى المذاهب الأربعة
في المناسك ، وكشف المعاني (يُنظر : طبقات الشافعية للسبكي 123/6 ، البدر الطالع
359/1) .
- (150) هداية السالك 582/2 .

40 مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج17، ع32، ذو الحجة 1425هـ

(*) عبد الرحيم بن الحسين ، أبو الفضل ، زين الدين ، من كبار حفاظ الحديث ، مولده سنة 725 ووفاته في 806 ، من تأليفه : المغني في حمل الأسفار ، فتح المغيـث ، طرح الشريب (الضوء اللامع 4/171 ، الأعلام للزركلي 3/344) .

(151) طرح الشريب 5/14 ، يُنظر : رد المختار 3/481 ، شرح فتح القدير 2/426 ، عقد الجواهر 1/386 طز ، مواهب الجليل 3/22.35 ، الزرقاني على خليل 2/252 ، تحفة المحتاج 2/17 ، مغني المحتاج 1/473 ، هداية السالك 2/582 ، شرح الزركشي 3/61 ، معونة أولى النهي 3/205 ، شرح منتهى الإرادات 2/9 ، المغني 3/214 ، الأم 2/202 .

(152) رواه البخاري في صحيحه 1/473 .

(153) طرح الشريب 5/14 .

(154) شرح اللباب 1/180 ، شرح فتح القدير 2/426 .

(155) العزيز للرافعي 3/336 ، تحفة المحتاج 2/17 ، 18 .

(156) شرح منتهى الإرادات 2/9 ، كشاف القناع 2/402 ، الإقناع 1/554 .

(157) يُنظر: عقد الجواهر 1/386 ، الدسوقي على الشرح الكبير 2/23 ، هداية السالك 2/582 .

(158) طرح الشريب 5/14 ، المجموع 7/178 .

(159) الفتاوى الهندية 1/244 ، حاشية الجمل 4/56 ، شرح منتهى الإرادات 2/9 .

المصادر والمراجع

- 1- السيل الجوّار المتدفق على حدائق الأثمار ، لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت 1250) تحقيق محمود إبراهيم زايد ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط الأولى 1405.
- 2- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام للعلامة ابن دقيق العيد (ت 702هـ) ، مطبوع ضمن كتاب العدة .
- 3- الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية ، علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن البعلي الدمشقي الحنبلي (ت 803 هـ) ، حققه أحمد بن محمد الخليل، الرياض : دار العاصمة .
- 4- الاختيار لتعليل المختار ، للإمام عبدالله بن محمود بن مودود الموصل الحنفي (ت 683هـ) ، علّق عليه وخرّج أحاديثه عبداللطيف محمد عبدالرحمن ، بيروت : دار الكتب العلمية
- 5- الاستذكار ، للحافظ أبو عمر ابن عبدالبر النمري ، ط دار قتيبة بدمشق ، دار الوعي بالقاهرة ، ط الأولى 1414هـ .

- 42 مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج17، ع32، ذو الحجة 1425هـ
- 6- أسنى المطالب شرح روض الطالب ، للقاضي أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي (ت 926هـ) ضبط نصّه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه الدكتور محمد محمد تامر ، بيروت : دار الكتب العلمية
- 7- أضواء البيان ، لحمد الأمين الشنقيطي ، ط 1403هـ .
- 8- إعلام السّنن ، المحدث الناقد ظفر أحمد العثماني التهانوي (ت 1394هـ) ، على ضوء ما أفاده الإمام الشيخ أشرف علي التهانوي (ت 1362هـ) ، تحقيق حازم القاضي ، بيروت : دار الكتب العلمية
- 9- الإقناع لطالب الانتفاع ، لشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم أبو النجا الحجاوي المقدسي (ت 968هـ) تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالحسن التركي ، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر ، ط سنة 1419هـ .
- 10- الأم ، للإمام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (ت 204هـ) ، خرّج أحاديثه وعلّق عليه محمود مطرجي ، بيروت : دار الكتب العلمية
- 11- أوجز المسالك إلى موطأمالك ، للعلامة الشيخ محمد زكريا بن محمد بن يحيى الكاندهلوي، تحقيق أيمن صالح شعبان ، بيروت : دار الكتب العلمية
- 12- البحر الرائق شرح كثر الدقائق ، للشيخ زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري الحنفي (ت 970هـ) ، ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات ، بيروت : دار الكتب العلمية .
- 13- بداية اجتهاد ونهاية المقتصد ، لأبي الوليد محمد بن رشد الحفيد (ت 595 هـ) . تحقيق محمد صبحي حلاق ، القاهرة : مكتبة ابن تيمية . ط الأولى 1415 هـ .
- 14- بذل الجهود في حلّ أبي داود ، للعلامة المحدث الشيخ خليل أحمد السهارنفوري (ت 1346هـ) مع تعليق شيخ الحديث العلامة محمد زكريا بن يحيى الكاندهلوي ، الرياض : دار اللواء .
- 15- بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير لأحمد الدردير ، للشيخ أحمد الصاوي ، ضبطه وصححه محمد عبدالسلام شاهين ، بيروت : دار الكتب العلمية
- 16- البناية شرح الهداية ، لعمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين المعروف ببدر السدين العيني الحنفي (ت 855هـ) ، تحقيق أيمن صالح شعبان ، بيروت : دار الكتب العلمية

- 17- البيان في مذهب الإمام الشافعي ، للشيخ أبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني الشافعي اليمني (ت 558هـ) ، اعتنى به قاسم محمد النوري ، دار المنهاج
- 18- تاج العروس من جواهر القاموس ، للإمام مُحب الدين أبي فيض السيد محمد مُرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي ، دراسة وتحقيق علي شيري ، دار الفكر
- 19- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ، للإمام الحافظ أبي العلي محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري (ت 1353هـ) ، أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه عبدالوهاب عبداللطيف ، دار الفكر
- 20- تحفة الطالب بشرح تحرير تنقيح اللباب ، للشيخ أبي يحيى زكريا الأنصاري (ت 925هـ) مطبوع ضمن حاشية الشرقاوي .
- 21- تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، لشيخ الإسلام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن علي ابن حجر الهيتمي (ت 974هـ) ، ضبطه وصححه وخرج آياته عبدالله محمود محمد عمر ، بيروت : دار الكتب العلمية .
- 22- التسهيل ، تسهيل المسالك إلى هداية السالك إلى مذهب الإمام مالك ، للشيخ مبارك بن علي بن محمد الأحسائي المالكي (ت 1230هـ) ، حققه وقام بدراسة عنه وعن المذهب المالكي في الجزيرة العربية حفيد المؤلف الدكتور عبدالحميد بن مبارك آل الشيخ مبارك ، الرياض : مكتبة الإمام الشافعي ، ط 1 ، سنة 1416هـ - 1995م .
- 23- تلخيص الخبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، لشيخ الإسلام أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت 852) ، علق عليه واعتنى به أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب ، مكة : مؤسسة قرطبة ، جدة : مكتبة الخوار ، ط الأولى 1416هـ .
- 24- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370هـ) ، تحقيق الدكتور عبدالله درديش ، مراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة
- 25- التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح ، للعلامة أحمد بن محمد بن أحمد الشويكي (ت 939هـ) دراسة وتحقيق ناصر بن عبدالله بن عبدالعزيز الميمان ، مكة المكرمة : المكتبة المكية ، ط 3 ، سنة 1419هـ - 1998م .

- 44 مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج17، ع32، ذو الحجة 1425هـ
- 26- تيسير التحرير، لابن الهمام الحنفي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة 1359هـ.
- 27- جامع الأصول في أحاديث الرسول، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت 606هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلّق عليه عبدالقادر الأرناؤوط، دار الفكر
- 28- حاشية البجيرمي، للشيخ سليمان بن محمد بن عمر (ت 1221هـ)، ضبطه وصححه عبدالله محمود محمد عمر، بيروت: دار الكتب العلمية.
- 29- حاشية الجمل على شرح المنهج، للعلامة الشيخ سليمان بن عمر بن منصور العجيلي المصري الشافعي المعروف بالجمل (ت 1204هـ)، علّق عليه وخرّج أحاديثه الشيخ عبدالرزاق غالب المهدي، بيروت: دار الكتب العلمية
- 30- حاشية الخرخشي، للإمام محمد بن عبدالله بن علي الخرخشي المالكي (ت 1101هـ)، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية
- 31- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لشمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي. ط دار الفكر.
- 32- حاشية الشربيني، للشيخ عبدالرحمن الشربيني (ت 1326هـ)، مطبوعة ضمن الغرر البهية.
- 33- حاشية الشرقاوي، للشيخ عبدالله بن حجازي بن إبراهيم الشافعي الأزهري (ت 1226هـ) مع تقرير السيد مصطفى بن حنفي النهدي المصري على الحاشية، بيروت: دار الكتب العلمية
- 34- حاشية العبادي، للإمام ابن قاسم العبادي (ت 922هـ)، مطبوعة ضمن الغرر البهية.
- 35- حاشية العدوي، للعلامة الخقق علي بن أحمد بن مكرم الله الصعيدي العدوي (ت 1112هـ) ضبطه وصححه وخرّج آياته محمد عبدالله شاهين، بيروت: دار الكتب العلمية.
- 36- حاشية الهيتمي على شرح الإيضاح للنووي، لابن حجر الهيتمي، جدة: مكتبة جدة. د.ت.
- 37- الحاوي الكبير، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، قدم له وقرظه الأستاذ الدكتور محمد بكر إسماعيل والأستاذ الدكتور عبدالفتاح أبو سنة، بيروت: دار الكتب العلمية.

- 38- حواشي الروضة ، الاعتناء والاهتمام بفوائد شيعي الإسلام : سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني (ت 805هـ) ، و جلال الدين عبدالرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني (ت 824هـ) ، جمع صالح بن عمر بن رسلان البلقيني (ت 868هـ) ، مطبوع ضمن روضة الطالبين .
- 39- حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، ضبطه وصححه الشيخ محمد عبدالعزيز الخالدي ، بيروت : دار الكتب العلمية
- 40- الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، مط مع رد اختار .
- 41- الدر المنتقى في شرح المنتقى للشيخ محمد بن علي الحصيني (ت 1088هـ) ، مطبوع ضمن مجمع الأثر .
- 42- رؤوس المسائل في الخلاف على منهج أبي عبدالله أحمد بن حنبل ، لأبي جعفر عبد الخالق بن عيسى العباسي الهاشمي (ت 470هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الملك بن عبدالله بن دهيش
- 43- رد مختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، ل محمد أمين الشهير بابن عابدين ، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض ، قدم له وقرظه الأستاذ الدكتور محمد بكر إسماعيل ، بيروت : دار الكتب العلمية .
- 44- روضة الطالبين وعمدة المفتين ، لمحي الدين يحيى بن شرف أبي زكريا النووي (ت 676هـ) ، تقديم عبدالله عمر البارودي ، دار الفكر
- 45- سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام ، للإمام محمد بن إسماعيل الأمير اليميني الصنعاني (ت 1182هـ) ، صححه : فواز زمزلي ، إبراهيم الجمل ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ط الأولى 1405هـ .
- 46- سنن ابن ماجه ، للحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت 275) ، حققه محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة : دار الحديث ، القاهرة ، سنة 1414 .
- 47- سنن النسائي ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر النسائي (ت 303) حققه ورقمه مكتب تحقيق التراث الإسلامي ، بيروت : دار المعرفة ، ط الثانية 1412 .

- 46 مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج17، ع32، ذو الحجة 1425هـ
- 48- شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل ، للزرقاني ، سيدي عبد الباقي ، بيروت : دار الفكر ، ط 1398هـ - 1978م .
- 49- شرح الزركشي على مختصر الخرق في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (ت 772هـ) ، تحقيق وتخريج عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين
- 50- شرح السنة ، للإمام محيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ، حققه وعلّق عليه وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط ، المكتب الإسلامي
- 51- شرح العمدة ، لابن تيمية ، شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني ، تحقيق صالح الحسن ، الرياض : مكتبة الحرمين ، ط الأولى 1419هـ - 1988م .
- 52- الشرح الكبير على متن المقنع ، للشيخ شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن قدامة المقدسي (ت 682هـ) ، مطبوع ضمن المغني .
- 53- الشرح الصغير للدردير ، مط مع حاشية الدسوقي على الشرح الكبير .
- 54- شرح فتح القدير ، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفي ، ط دار الفكر . د . ت .
- 55- شرح منتهى الإرادات ، المسمى (دقائق أولي النهى لشرح المنتهى) ، للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت 1051هـ) مصححه على نسخة خطية محفوظة بدار الكتب الأزهرية ، مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية
- 56- شرح منهج الطلاب ، لشيخ الإسلام زكريا ابن محمد بن أحمد الأنصاري (ت 926هـ) ، مطبوع ضمن حاشية الجمل .
- 57- صحيح مسلم ، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 311) ، حققه محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية .
- 58- طرح الثريب في شرح التقريب ، للإمام زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت 806هـ) ، وأكمّله ولده الحافظ وليّ الدين أبو زرعة العراقي (ت 826هـ) ، خرّج أحاديثه ووضع هوامشه عبد القادر محمد علي ، بيروت : دار الكتب العلمية

- 59- عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي ، للإمام الحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله ، المعروف بابن العربي المالكي (ت 543هـ) ، وضع حواشيه الشيخ جمال مرعشلي ، بيروت : دار الكتب العلمية
- 60- العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير ، للإمام أبي القاسم عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم الراعي القزويني الشافعي (ت 623هـ) تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود ، بيروت : دار الكتب العلمية
- 61- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة ، لابن شاش ، دار المغرب الإسلامي ، ط الأولى 1415هـ .
- 62- عون المعبود شرح سنن أبي داود ، للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي مع شرح الحافظ شمس الدين ابن قيم الجوزية ، بيروت : دار الكتب العلمية .
- 63- الغرر البهية ، للإمام الشيخ زكريا بن محمد ابن زكريا الأنصاري (ت 926 هـ) ، مع تقرير الشيخ عبدالرحمن الشريبي عليها ، قام بضبط النص وفصل المنظومة الشعرية وتخريج الأحاديث النبوية محمد عبدالقادر عطا ، بيروت : دار الكتب العلمية
- 64- الفتاوى الهندية المعروفة بالفتاوى المالكية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ، للعلامة الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الأعلام ، ضبطه وصححه عبداللطيف حسن عبدالرحمن ، بيروت : دار الكتب العلمية
- 65- فتح الباري ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، بيروت : دار الكتب العلمية . ط الثانية 1418هـ .
- 66- الفروع ، للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي (ت 762هـ) ، تحقيق أبي الزهراء حازم القاضي ، بيروت : دار الكتب العلمية
- 67- القاموس الخيط ، لجد الدين الفيروز آبادي ، بيروت : دار الرسالة . ط الثانية 1407هـ .
- 68- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ، لشيخ الإسلام أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي ، بيروت : دار الكتب العلمية .
- 69- كتاب المجموع شرح المذهب ، للإمام الحافظ أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي ، حققه وعلق عليه وأكماله بعد نقصانه محمد نجيب المطيعي ، جدة : مكتبة الإرشاد

- 48 مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج17، ع32، ذو الحجة 1425هـ
- 70- كشف القناع عن متن الإقناع ، للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت 1051هـ) ،
راجعه وعلق عليه الشيخ هلال مصيلحي مصطفى هلال ، دار الفكر
- 71- كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن زيد القيرواني ، للإمام أبي الحسن علي بن ناصر الدين بن محمد بن
محمد بن خلف جبريل المصري المتوفي المالكي الشاذلي (ت 939هـ) في مذهب الإمام مالك
رضي الله عنه ، مطبوع ضمن حاشية العلوي .
- 72- كثر الدقائق ، للشيخ الإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود المعروف بحافظ الدين النسفي (ت
710هـ) ، مطبوع ضمن البحر الرائق .
- 73- الباب في شرح الكتاب ، للشيخ عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي ، على المختصر
المشتهر باسم (الكتاب) الذي صنفه الإمام أبو الحسن أحمد بن محمد القدوري البغدادي الحنفي (ت
428هـ) ، بيروت : المكتبة العلمية
- 74- لسان العرب ، لابن منظور ، ط دار المعارف / د . ت .
- 75- المبسوط ، للسرخسي ، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل ، تحقيق محمد حسن إسماعيل، بيروت :
دار الكتب العلمية ، ط الأولى 1421هـ .
- 76- مجمع الأنهر ، للمحقق الفقيه عبدالرحمن بن محمد بن سليمان الكلبيولي
(ت 1078هـ) ، خرج أحاديثه خليل عمران المنصور ، بيروت : دار الكتب العلمية
- 77- الخلى بالآثار ، للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ، تحقيق الدكتور
عبد الغفار سليمان البنداري ، بيروت : دار الكتب العلمية
- 78- مختصر خليل ، للإمام خليل بن إسحاق بن موسى المالكي (ت 767هـ) ، مطبوع ضمن حاشية
الخرشي .
- 79- المسلك المتقسط في المنسك المتوسط على لباب المناسك مع إرشاد الساري ، لملا علي قاري ، مصر
مطبعة مصطفى محمد .
- 80- معالم السنن ، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي (ت 388هـ) ، وهو شرح سنن
الإمام أبي داود (ت 275هـ) ، بيروت : المكتبة العلمية ، ط 1 سنة 1352هـ ، ط 2 سنة
1401هـ .
- 81- معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط الأولى 1410هـ .

- 82- معونة أولي النهى شرح المنتهى (منتهى الإرادات) ، لتقي الدين محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوح الحنبلي الشهير بابن النجار (ت 972هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الملك بن عبدالله بن دهيش
- 83- المغني ، للشيخ موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت 620هـ) ، على مختصر الإمام أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبدالله بن أحمد الخرق ، بيروت : دار الكتاب العربي ط سنة 1403هـ - 1983م .
- 84- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ، شرح الشيخ محمد الخطيب الشربيني على متن منهاج الطالبين للإمام أبي زكريا بن شرف النووي ، مع تعليقات للشيخ جوبلي بن إبراهيم الشافعي ، دار الفكر
- 85- ملتقى الأبحر ، للإمام إبراهيم محمد بن إبراهيم الحلبي (ت 956هـ) ، مطبوع ضمن مجمع الأنهر .
- 86- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك رضي الله عنه ، للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجي الأندلسي (ت 494هـ) ، مصر : مطبعة السعادة ، ط 1 ، سنة 1331هـ .
- 87- منحة الخالق على البحر الرائق ، للشيخ محمد أمين عابدين بن عمر عابدين بن عبدالعزيز المعروف بابن عابدين الدمشقي الحنفي (ت 1252هـ) ، مطبوع ضمن البحر الرائق .
- 88- منهاج الطالبين ، للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 677هـ) ، مطبوع ضمن حاشية الجمل .
- 89- منهاج الطالبين في فقه الإمام الشافعي ، للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ) ، مطبوع ضمن كتاب تحفة المحتاج .
- 90- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، المسمى اختصاراً شرح صحيح مسلم ، للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ) ، إعداد مجموعة أساتذة مختصين بإشراف علي عبدالحميد أبو الخير ، دمشق : دار الخير ، ط 4 سنة 1998م .

- 50 مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج17، ع32، ذو الحجة 1425هـ
- 91- مواهب الجليل ، لأبي عبدالله محمد المغربي المعروف بالخطاب ، دار الفكر ، ط الثانية سنة 398هـ - 1978م .
- 92- الموطأ : لإمام الأئمة مالك بن أنس (ت 179هـ) تصحيح وتعليق محمد فؤاد عبدالباقى ، دار إحياء التراث .
- 93- النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات ، لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ) ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح محمد الحلو ، دار الغرب .
- 94- هداية السالك إلى مذهب الأربعة في المناسك ، لابن جماعة الكناي ، تحقيق : صالح الخزيم ، دار ابن الجوزي ، ط الأولى 1422هـ .
- 95- الهداية في تخريج أحاديث البداية ، للإمام الحافظ أبي الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسيني (ت 1380هـ) ، تحقيق علي نايف بقاعي ، بيروت : عالم الكتب .